

**THE INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR THE ELIMINATION OF ALL FORMS OF RACIAL  
DISCRIMINATION (EAFORD)**

5 Route des Morillons, CP 2100. 1211 Geneva 2, Switzerland

Telephone: (022) 788.62.33 Fax: (022) 788.62.45 e-mail: [info@eaford.org](mailto:info@eaford.org)

[www.eaford.org](http://www.eaford.org)

السيد المستشار مصطفى عبد الجليل  
رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي  
طرابلس

5/3/2012

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

تتشرف المنظمة الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري، (ايفورد EAFORD)، بمخاطبتكم (أولا) للتهنئة بنجاح الثورة الليبية المجيدة والترحم على أرواح شهدائها الابرار الذين ضحوا بأغلى ما يملكه الانسان لتخليص الوطن من نظام فردي دكتاتوري فاسد كانت حقوق الانسان أول ضحاياه، بما في ذلك مجرد حقه في الحياة ذاتها. و(ثانيا) لعرض قضية ملحة تراكم فيها الظلم على كثيرين من أبناء هذا الوطن لعشرات السنين دون حل فشكوا من بينهم رابطة اسموها "رابطة الملاك المتضررين من حكم الطاغية" وطلبوا من منظمنا المساعدة في عرض قضيتهم حرصا على ابقاء القضية في ايدٍ ليبية قدر الامكان، خاصة وأن الصحافة الاجنبية بدأت تتحدث عنها. (وللعلم فإن منظمنا هي المنظمة الليبية الوحيدة التي تتمتع باعتراف الامم المتحدة بها كمنظمة غير حكومية لها الصفة الاستشارية وحق المشاركة في هيئات المنظمة الدولية، بما فيها مجلس حقوق الانسان في جنيف، واعتمدها الامين العام للامم المتحدة من بين منظمات رسل السلام في العالم. وتشارك المنظمة في دورات ونشاطات مجلس حقوق الانسان بصورة منتظمة منذ تأسيسها عام 1976 في طرابلس وحتى اليوم، وقد هاجرت المنظمة برئيسها وأمينها العام، ومجلس ادارتها المكون من العديد من الجنسيات، أولا الى لندن ثم استقرت في جنيف، هاجرت فرارا من تعسف نظام القذافي وانتهاكاته لحقوق الانسان، ولكي تتمكن من ممارسة رسالتها بحرية وفي منأى من نظام قام أصلا على انتهاك حقوق الانسان وحرياته الاساسية وكرامته الانسانية).

واليوم وبعد انتصار ثورة السابع عشر من فبراير على الظلم والفساد وانتهاك الحقوق، فإن من واجب المنظمة أن تقوم بدورها في وطنها الذي ولدت فيه بلفت النظر الى ضرورة العمل بجدية لرفع الظلم الذي أنزله النظام الجائر بمواطنين وغير مواطنين بالاعتداء على حقوقهم، ومن بينها حق الملكية الذي وصفه النظام الفاسد بالمقدس وهو ينتهكه ويعيث به. والاخوة أعضاء الرابطة المذكورة يطالبون برفع الظلم الذي وقع عليهم بالاستيلاء على أملاكهم وأموالهم تنفيذا لمقولات وقوانين واجراءات اعتدت اعتداء صارخا على حق الملكية وتسببت في مشاكل لا حصر لها بين المواطنين تفاقمت بمرور الزمن، ونخشى منها على السلم الاجتماعي اذا لم توجد الحلول السريعة لها. إن الذين تضرروا يطالبون إما بالتعويض وإما باسترداد ما اغتصب منهم. ومع الاسف فإن ما وقع كان بغطاء من دعوات ونظريات وتشريعات واجراءات ظالمة أورثت المسؤولية عن تصحيحها للدولة التي أقامت الثورة قيّمها ومثلها في الكرامة والحريّة والعدالة الاجتماعية. ونظرا لكثرة من تضرروا وحرصا على السلم الاجتماعي فإن التفاوضي قد لا يكون هو الاجراء الانسب لحل مثل هذه المشاكل، في حين قد يكون الأسلّم هو حل تتبناه الدولة بتعويض المتضرر أو باجراء تفاهم بين الاطراف يتم بمقتضاه الاسترداد العيني من جهة وتوفير البديل المناسب، من جهة أخرى، لمن نفذ ما دعا اليه الطاغية وشجع عليه.

لقد بدأت الصحافة الاجنبية تتحدث عن الموضوع، خاصة وأن هناك أجانِب من بين المتضررين، وقد يلجأ هؤلاء لحكوماتهم أو لهيئات دولية وللصحافة والمنظمات غير الحكومية الاجنبية لاثارة الموضوع، فنتبنى القضية جهات مناوئة أو لا يهمنها أن تتعكر الاجواء على الثورة الليبية. وحرصا منا على مكانة ليبيا الثورة فاننا نهيب بالمسؤولين الاسراع في معالجة هذا الموضوع لا سيما وأن ما قد يدفع من تعويضات أو يتخذ من اجراءات ستعود معظم فائدته في النهاية لأبناء الوطن ومن الخيرات التي انعم الله بها عليهم في ارضه.

عبد الله مصطفى شرف الدين  
رئيس المنظمة

د. أنيس مصطفى القاسم  
الامين العام

صورة الى السيد المحترم

الدكتور عبد الرحيم الكيب  
رئيس الحكومة المؤقتة

صورة الى السيد المحترم  
الدكتور علي حميدة عاشور  
وزير العدل بالحكومة المؤقتة

صورة الى السيد المحترم  
الدكتور شاكر دخيل  
رئيس الرابطة